مسألة خلق القرآن

وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل

بقلم

عبد الفتاح أبو غدة

الناشر

مكتب المطبوعات الإسلامية

حلب – باب الحديد – مكتبة النهضة – هاتف ١٥٢٩١

بيروت ص ب ٦٣٤٧ هاتف ٢٢٥٢٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وعلى من تبعه واهتدى بهديه إلى يوم الدين .

أما بعد فهذه صفحات يسيرة كتبتها في (مسألة اللفظ) التي عُرفت باسم (مسألة خلق القرآن) . وهي مسألة ذات جوانب متعددة .

اقتصرتُ في هذه الصفحات على ذكر منشئها وبدء تاريخها ، وأشرتُ إلى من توسّع في بيان أثرها من الناحية السياسية ، أو تكلّم فيها بإسهاب من الناحية الاعتقادية ، أو تعرّض لها باستيفاء من الناحية التاريخية .

وتوسّعتُ في بيان أثرها في صفوف الرواة والمحدثين ، وعلماءِ الجرح والتعديل ، وكتبِ الجرح والتعديل ، لأني أدخلتُها فيما علّقتُه على الكتاب النافع الكبير « قواعد في علوم الحديث » ص ٣٦١ ـ ٣٨٠ ، لشيخنا العلامة المحقّق

المحدّث الفقيه الشيخ ظَفَر أحمد العثماني التهانوي حفظه الله تعالى .

واستحسنتُ إفرادَها في هذا الجزء ، ليتيسّرَ الوقوفُ عليها لمن تهمّه من أهل العلم وطلاّبه ، ومن الله أستمد العون والسداد ، والهُدَى والرشاد ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

وكتبه

الرياض ٥ / من ربيع الأول سنة ١٣٩١ عبد الفتاح أبو غدة

مسألة خلق القرآن

وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل

(مسألةُ اللفظ) أو (مسألةُ خلق القرآن) — وقد سُمّيت في التاريخ باسم (المِحنة) أيضاً — يكثر ذكرُها والتعليلُ بها والإحالةُ إليها ، في كتب الجرح والتعديل وكتب الرجال والرواة والضعفاء والتاريخ . وهي بالنظر لتقادم عهدها يَغمُض المرادُ منها ، ويخفى تاريخها على كثير من طلبة العلم في عصرنا فضلاً عن غيرهم . وقد رأيتُ من المناسب أن أذكرَ كلمةً موجزة عن منشئها وتاريخها ، وكلمةً مطوّلةً عن أثرها في صفوف الرواة والمحدّثين وكتبِ الجرح والتعديل . ومن الله أستمد العون والسداد .

منشأها وبدء تاريخها

اتفقت كتب التاريخ والنِّحَل على أن أوّل من قال بخلق القرآن هو (الجَعْد بن درهم) ، ثم (جهم بن صفوان) ، ثم تبعهما (بِشْر ابن غِياث المَرِيسي) ، كما يظهر ذلك من كتاب « شرح السنّة »

للحافظ اللالكائي ، ومن كتاب « الردّ على الجهمية » لابن أبي حاتم الرازي ، وغيرِهما .

وقد قُتِلَ (الجعد بن درهم) على الزندقة والإلحاد نحو سنة ١١٨ من الهجرة ، في أواخر عهد الدولة الأموية ، وقُتل (جهم بن صفوان) في سنة ١٢٨ ، لخروجه بالسيف مع الحارث بن سُرَيج على أُمراء خراسان ، وأما (بِشر بن غياث المريسي) فمات في بغداد سنة ٢١٨ عن نحو ٧٠ سنة .

قال الحافظ الذهبي في « العِبَر » ١ : ٣٧٣ « وفي سنة ٢١٨ توفي بِشْر المريسي الفقيه المتكلّم ، وكان داعيةً إلى القول بخلق القرآن ، هلك في آخر السنة ، ولم يشيّعه أحد من العلماء ، وحَكَمَ بكفره طائفةٌ من الأئمة » . وقال في « ميزان الاعتدال » ١ : ٣٢٢ « ولم يُدرِك بِشْر : الجهمَ بن صفوان ، وإنما أخَذ مقالته ، واحتج لها ، ودعا إليها ، وكان والد بِشْر يهودياً قصّاباً صبّاغاً في سُوَيقة نصر بن مالك ، وأُخذ في دولة الرشيد ، وأُوذي لأجل مقالته » . انتهى . وخلافة الرشيد كانت سنة ١٧٠ ، إلى وفاته سنة ١٩٣ .

وقد ظهرت هذه الفتنة بعضَ الظهور في زمن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى — ولد سنة ٨٠ وتوفي سنة ١٥٠ — ، فقال فيها قولاً فصلاً ، وردّ على ناشريها ، فأسكتهم إلى حين . كما رواه ابن أبي العوّام الحافظ ، ونقَلَه عنه شيخنا العلامة الكوثري في « تأنيب الخطيب » ص ٥٥ ، وكما أشار إليه ابن قتيبة مع التقدير والاستحسان لذلك الموقف من أبي حنيفة في كتاب « الاختلاف في اللفظ » ص ٥٦ .

وقال شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى في « تأنيب الخطيب »

ص ٥٣ « ولم يَحُل قتلُ جهم دون ذيوع رأيه في القرآن ، فافتَتَن به أُناس فشايعه مشايعون ، ونافره منافرون ، فحصلت الحَيْدةُ عن العدل إلى إفراط وتفريط ، من غير معرفة كثيرٍ منهم لمغزى هذا المبتدع ؛ أُناسٌ جاروه في نفي الكلام النفسي ، وأناسٌ قالوا في معاكستِه بقِدَم الكلام اللفظي .

ولما رأى أبو حنيفة ذلك ، تدارك الأمر وأبان الحق فقال : ما قام بالله غيرُ مخلوق ، وما قام بالخلق مخلوق . يريد أن كلام الله باعتبار قيامه بالله صفةٌ له كباقي صفاته في القِدَم، وأما ما في ألسنة التالين، وأذهان الحفاظ ، والمصاحف ، من الأصوات ، والصّوَر الذهنية ، والنقوش فمخلوق كخَلْق حامليها . فاستقرت آراءُ أهل العلم والفَهْم على ذلك بعده » . انتهى .

ولكن مع هذا لم تنطفىء هذه الفتنة ، فاستمرت تظهر وتختفي إلى عهد الخليفة المأمون العباسي ، فأخذَت في عهده مأخذَها من الظهور والتمكّن ، واعتقدها المأمون اعتقاداً ، وتبنّى القول بخلق القرآن مقتنعاً برأي المعتزلة في هذه المسألة أتمّ اقتناع . وأخذ يدعو العلماء والقضاة والمحدّثين والرواة إلى القول بخلق القرآن ، ويضطهدهم على ذلك ، وكان ذلك في السنة الأخيرة من حياته وخلافته سنة ٢١٨ .

واستمرت هذه الفتنة من بعد عهد المأمون سنة ٢١٨ ، إلى عهد المعتصم ، ثم إلى عهد الواثق ، ثم إلى أول عهد المتوكل سنة ٢٣٢ ، فلمّا تولى المتوكل الخلافة لم يتحمّس للقول بخلق القرآن ، كما كان عليه أسلافُه الخلفاء الثلاثة ، بل قد نهى عن القول بخلق القرآن في سنة

٢٣٤ ، وكتَب بذلك إلى الآفاق ، فانطفأت الفتنة التي أقلقت الدولة والناس .

ولقي العلماءُ والمحدِّثون صُنوفَ الإرهاق طول هذه المدة — ١٥ سنة — ، فمنهم من أجاب خوفاً من السيف ، ومنهم من أجاب مرغماً من غير أن يَعقل المعنى ، ومنهم من تورّع عن الخوض فيما لم يخض فيه السلف ، ومنهم من أبى أن يجيب وصرّح بأن القرآن غير مخلوق ، وصبروا على ما نالهم من العذاب والموت في سبيل ذلك .

قال الحافظ الذهبي في « العِبَر » ١ : ٣٧٢ « وفي سنة ٢١٨ امتَحن المأمون العلماءَ بخلق القرآن ، وكتَب في ذلك إلى نائبه ببغداد — إذ كان هو في الرقّة — ، وبالغ في ذلك ، وقام في هذه البدعة قيام معتقد بها ، فأجاب أكثرُ العلماء على سبيل الإكراه ، وتوقف طائفة ، ثم أجابوا وناظروا ، فلم يُلْتَفَتْ إلى قولهم ، وعَظُمت المصيبة ، وهَدّد على ذلك بالقتل » .

بل قد حُبس وعُذّب وقُتل في هذه المحنة خلائق لا يحصون كثرة ، كما يراه القارىءُ المتتبّعُ لتلك الحقبة من التاريخ[1] ، وصارت

---

(١) وحُبس الإمام أحمد رحمه الله تعالى في زمن المعتصم ٢٨ شهراً ، وخُلعت يداه ، وضُرب بالسياط ، وأُوذي أشدّ الإيذاء ، كما أُوذيَ وعُذّب في هذه المحنة في أيام الواثق : يوسف بن يحيى البُوَيطي صاحبُ الإمام الشافعي ، فقد كتَب ابن أبي دُؤاد قاضي الخليفة في بغداد إلى قاضي مصر أن يمتحنه ، فأبى البُوَيطي أن يقول بخلق القرآن ، وقال : لئن أُدخلت على الواثق لأصْدُقَنّه ، ولأموتَنّ في حديدي هذا ، حتى يأتي قوم يعلمون أنه قد مات في هذا الشأن قوم في حديدهم ! وقد حُمل من مصر إلى بغداد ، ومات في سجنها في حديده سنة ٢٣١ رحمه الله تعالى ورضي عنه .

هذه المحنة هي الشغلَ الشاغلَ للدولة والناس خاصّتهم وعامّتهم ، وأصبحت حديث مجالسهم وأنديتهم وحاضرتهم وباديتهم في العراق وغيره . وقام الجدلُ فيها بين العلماء ، ووقع امتحانُ الأمراء للعلماء والقضاة والفقهاء والمحدثين في مصر والشام وفارس وغيرها من البلدان .

« ولما تولّى الواثق الخلافة كتب إلى قاضي مصر محمد بن أبي الليث بامتحان الناس أجمعين ، فلم يبقَ أحد من فقيه ولا محدّث ولا مؤذّن ولا معلّم حتى أُخذ بالمحنة ! فهرب كثير من الناس ، ومُلئت السجون ممن أنكر المحنة ، واستمرّ الحال على ذلك في أيام الواثق كلها ، إلى أن تولى المتوكل الخلافة ، وأصدر أمره برفع هذه المحنة ، والسكوت عن هذه المقالة بكاملها ، فاستراح الناس »(١) ، وتنسّموا الرحمةَ بعدما لبثوا في العذاب المهين خمسة عشر عاماً .

قال الشوكاني في « إرشاد الفحول » في مبحث (المحكوم عليه) ص ١١ « ومسألةُ الخلاف في كلام الله تعالى وإن طالت ذيولها ، وتفرّق الناسُ فيها فرقاً ، وامتُحن بها من امتُحن من أهل العلم ،

---

(١) من « ضحى الإسلام » لأحمد أمين ٣ : ١٨٤ ، وقال : « استقينا هذا من مواضع مختلفة من كتاب « الولاة والقضاة » للكندي . وقد تحدّث في « ضحى الإسلام » عن هذه المحنة من الناحية السياسية وآثارها . وتحدّث الإمام البيهقي مطوّلاً في « الأسماء والصفات » ص ٢٣٩ ــ ٢٦٩ ، عن هذه المسألة من ناحية الاعتقاد ، وعقَدَ « باب ما روي فيها ــ أي ما يشهد لقول أهل السنة فيها ــ من كلام الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين » ، فانظره . واستوفى ابن حزم في « الفِصَل في الملل والأهواء والنِحَل » ٣ : ٤ ــ ١٥ الكلامَ على شرح هذه المسألة وما يسوغ فيها أن يقال فيه : مخلوق ، وما لا يسوغ ، بأناةٍ وهدوء ، وعرَضها من الناحية التاريخية التاجُ السبكي في « طبقات الشافعية » ١ : ٢٠٦ ــ ٢١٧ ، فعُد إليهم إذا شئت .

وظَنّ من ظَنّ أنها من أعظم مسائل الدين : ليس لها كبيرُ فائدة ، بل هي من فضول العلم ، ولهذا صان الله سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين عن التكلم فيها » .

أثر هذه المحنة في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل

وبعد محنةِ الإمام أحمد ، وانطفاءِ نار هذه الفتنة التي أكلت رؤوسَ طوائف من العلماء، اتَّخَذت هذه المسألةُ طابعَ شنآن خاصاً مميَّزاً ، يُمَيَّزُ به بين القائلين بها وغير القائلين بها ، وأصبحت مَدعاة خلاف وشقاق عريض بين كثير من أهل العلم ، وصارت سبباً من أسباب الجرح والتعديل التي تُضَعَّفُ بها الأسانيد والأحاديث ، وجُرح بها أقوام من العلماء والمحدثين والفقهاء والقضاة والرواة الثقات الأثبات ، إذ توقّفوا فيها فلم يقولوا شيئاً ، أو قالوا فيها قولاً عادلاً لا إفراط فيه ولا تفريط ، كما تَرى تلك الجروح مستفيضةً في كتب الجرح والتعديل .

واتُّخِذَتْ من جانب آخر أداةَ انتقام وإيذاء ، يَرمي بها بعضُ الناس خصومَهم ظلماً وعدواناً ، للنيل منهم ، فمن حقَدَ على عالم اتّهَمَه بأنه يقول : القرآن مخلوق ، ليجرحه ويهدر وثاقَةَ الناسِ به بمقياس ذلك العصر عند أهل السنة .

ولقد توسّع نطاقُ الجَرْح بهذه المسألة حتى تناول الإمامَ البخاري وشيوخَه الأجلّة الأفذاذ : يحيى بنَ معين، وعليَّ بنَ المديني ، ويزيدَ ابن هارون ، وزهيرَ بن حرب ، وغيرَهم من الأئمة المجمع على جلالتهم وإمامتهم في حفظ السنة المطهرة وعلومها .

قال الحافظ ابن حجر في « هدي الساري » ص ٤٩١ و ٢ : ٢٠٣ «قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في « تاريخ نيسابور » : قال حاتم ابن أحمد بن محمود : سمعت مسلم بن الحجاج يقول : لما قدم محمد ابن إسماعيل – هو البخاري – نيسابور ، ما رأيتُ والياً ولا عالماً فَعَلَ به أهلُ نيسابور ما فعلوا به ، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث ، وقال محمد بن يحيى الذُّهْلي – شيخ نيسابور في عصره – في مجلسه : من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غداً فليستقبله ، فإني أستقبله ، فاستقبله محمد بن يحيى وعامّة علماء نيسابور .

فنزل البلد فدخل دار البخاريين ، فقال لنا محمد بن يحيى : لا تسألوه عن شيء من الكلام ، فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه ، وشَمِتَ بنا كلُّ ناصبي ورافضي وجهمي ومُرجىءٍ بخراسان . قال : فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل ، حتى امتلأت الدار والسطوح . فلما كان اليوم الثاني أو الثالث من يوم قدومه قام إليه رجل فسأله عن اللفظ بالقرآن ، فقال : أفعالنا مخلوقة ، وألفاظُنا من أفعالنا .

قال : فوقع بين الناس اختلاف ، فقال بعضهم : قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، وقال بعضهم : لم يقل ، فوقع بينهم في ذلك اختلاف حتى قام بعضهم إلى بعض ! قال : فاجتمع أهل الدار فأخرجوهم .

قال البخاري : وسمعت عبيد الله بن سعيد ، يعني أبا قدامة السرخسي يقول : ما زلتُ أسمعُ أصحابنا يقولون : إن أفعال العباد مخلوقة . قال محمد بن إسماعيل – البخاري – : حركاتُهم وأصواتهم وأكسابُهم وكتابتُهم مخلوقة ، فأما القرآن المبينُ المثبَتُ في المصاحف

الموعى في القلوب ، فهو كلام الله غير مخلوق ، قال الله تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾[١] .

وقال أبو حامد بن الشَّرْقي : سمعتُ محمد بن يحيى الذّهْلي يقول : القرآنُ كلام الله غير مخلوق ، ومن زعم : لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ، ولا يُجالَس ولا يُكلّم ، ومن ذهَبَ بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل — البخاري — فاتّهِموه ، فإنه لا يحضر مجلسَهُ إلا مَن كان على مذهبه » . انتهى[٢] .

ومن أجلِ هذا ترى ابنَ أبي حاتم يَجرح البخاريّ في كتابه « الجرح والتعديل » ٣/٢ : ١٩١ ، فيقول في ترجمة البخاري : « قدِمَ عليهم الري سنة ٢٥٠ ، سمع منه أبي وأبو زرعة ، ثم تركا حديثَه عندما كتَب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري : أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق » . انتهى .

---

(١) هذا نصّ كلام البخاري في كتابه « خَلْق أفعال العباد » ص ٧٣ ، الذي ألّفه من أجل هذه المسألة ، وعقب هذه الواقعة . وهو مطبوع في الهند في دهلى سنة ١٣٠٦ ، في ٢٨ صفحة من القطع الهندي الكبير جداً ، ضمن مجموعة كتب أوّلُها « إعلام أهل العصر في أحكام ركعتي الفجر » لشمس الحق العظيم آبادي .

وقد أسهب البخاري رحمه الله تعالى في كتابه المذكور ، في الاستدلال والرد على من زعم أن القرآن مخلوق ، وأن التلاوة والمتلو شيء واحد أي مخلوقان ، وقرّر « أن المِداد والرّقّ — أي الورق — ، والكتابة ، والحفظ للقرآن ، وأصوات العِباد به : كلّها مؤلّفة مخلوقة من فعل المخلوقين ، وأن القرآن صفَةُ الله تعالى ، وهو قول الجبار أنطق به عباده ، وكذلك تواترت الأخبار عن النبي ﷺ : أن القرآن كلام الله » .

(٢) ويقول التاج السبكي : إن موقف الذهلي من البخاري آت من حسده له . انظر ترجمة البخاري في « طبقات الشافعية الكبرى » للسبكي ٢ : ١٢ — ١٣ .

وغفر الله للحافظ الذهبي إذْ ذكَر الإمامَ البخاري في « كتاب الضعفاء والمتروكين » فقال : « ما سَلِمَ من الكلام لأجل مسألة اللفظ ، تركه لإجلها الرازيّان » . أي أبو زُرْعة وأبو حاتم .

وأما شيخ البخاري الإمام (علي بن المديني) الذي ملأ البخاريُّ « صحيحه » من مروياّاته ،— وروَى له فيه ثلاثَ مئة وثلاثة أحاديث ،— فذكره ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١/٣ : ١٩٤ فقال : « كتَب عنه أبي وأبو زُرْعة ، وترَك أبو زرعة الرواية عنه من أجل ما كان منه في المحنة — يعني إجابته في مسألة خلق القرآن — » .

وفي « تهذيب التهذيب » للحافظ ابن حجر ٧ : ٣٥٦ و ٣٥٧ « قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في « المسند » بعد أن رَوى عن أبيه عن (علي) — أي عن علي بن المديني — حديثاً : لم يُحدّث أبي بعد المحنة عنه بشيء . وفي (مسند طَلْق بن علي) : حدّثنا أبي ، حدثنا علي بن عبد الله — هو ابن المديني — قبل أن يُمتحَن . قلتُ — أي ابن حجر — : تكلَّم فيه أحمد ومن تابعه لأجل ما تقدّم من إجابته في المحنة ، وقد اعتذر الرجل عن ذلك ، وتاب وأناب » .

وتهوّر العُقَيلي فذكر (علي بن المديني) ، في « كتاب الضعفاء » من أجل مسألة اللفظ ! فتعقّبه الحافظ الذهبي بالذمّ لما صنَع ، ووبّخه وقرّعه أشدّ التوبيخ والتقريع على هذا ، فقال في « الميزان » ٣ : ١٤٠ « أفما لك عقلٌ يا عُقَيْلي ؟! أتدري فيمن تتكلّم ؟!

وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط —: علي بن المديني ، والبخاري ، وعبد الرزاق ، وعثمان بن أبي شيبة ... ، ... — لنَذُبّ عنهم ، ولنُزيّفَ ما قيل فيهم .

كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثَقُ منك بطبقات ؟! بل وأوثَقُ من ثقاتٍ كثيرين لم توردهم في كتابك ! ولو تُركَ حديثُ هؤلاء لغلّقنا الباب ، وانقطع الخطاب ، ولماتت الآثار ، واستولت الزنادقة ، ولخَرَج الدجّالون .

ثم ما كلُّ من فيه بدعة ، أو له هفوة ، أو ذُنوب ، يُقدَحُ فيه بما يُوهن حديثَه ، ولا من شرطِ الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ ، ولكن فائدةُ ذكرنا كثيراً من الثقات — الذين فيهم أدنى بدعة ، أو لهم أوهامٌ يسيرة في سعة علمهم — أن يُعرَف أن غيرهم أرجحُ منهم وأوثقُ إذا عارضهم أو خالفهم ، فزِنِ الأشياءَ بالعدلِ والورع » .

وأما الإمام (يحيى بن معين) ففي ترجمته في « ميزان الاعتدال » للذهبي ٤ : ٤١٠ « قال أحمد بن حنبل : أكرَهُ الكتابة عمن أجاب في المحنة ، كيحيى ، وأبي نصر التمّار » . ثم قال الذهبي مبيّناً سبب ذكره في « الميزان » : « وإنما ذكرتُه ليُعلَم أنْ ليس كلُّ كلامٍ وقع في حافظٍ كبير بمؤثّر فيه بوجه . و — أما — يحيى فقد قفَزَ القنطرة — يعني برواية الشيخين له ، فلا يُلتفَتُ إلى ما قيل فيه — بل قَفَزَ من الجانب الشرقي إلى الجانب الغربي — يعني أنه في أعلى مراتب التعديل والتوثيق — ، رحمه الله » .

وقال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ١/٣ : ١٩٤ في ترجمة (علي بن أبي هاشم الليثي البغدادي) : « كتَبَ عنه أبي بالريّ وبغداد ، سمعتُ أبي يقول : ما علمتُه إلا صدوقاً ، وقَفَ في القرآن ، فترَك الناسُ حديثَه ، ولم يَقرأ على أبي حديثَه ، فقال : وقَفَ في

القرآن فوقفنا عن الروايةِ عنه ، فاضربوا على حديثه » . وقال الحافظ ابن حجر في « التقريب » : « صدوق ، تُكلّم فيه للوقف في القرآن ، روى عنه البخاري — أي في « صحيحه » — . وقال في « هدي الساري » ص ٤٣٠ و ٢ : ١٥٣ « وليس ذلك أي وقفُه في القرآن — بمانع من قبول روايته » . انتهى .

وجاء في « تعجيل المنفعة » للحافظ ابن حجر ص ١٥ ، في ترجمة (إبراهيم بن الحسن الباهلي) : « ... قلتُ — أي ابنُ حجر — كان عبد الله بن أحمد لا يكتب إلا عمن أذِن له أبوه بالكتابة عنه ، وكان لا يأذن له أن يكتب إلا عن أهل السنة ، حتى كان يمنعه أن يكتب عمن أجاب في المحنة — أي مسألةِ خلق القرآن — ، ولذلك فاته علي بن الجَعْد ونظراؤه من المسند » انتهى .

وجاء في « خلاصة الخزرجي » ص ١٣ ما نصّه : « أحمد بن منصور بن سيّار الرَمادي ، أبو بكر الحافظ البغدادي ، صنّف « المسند » ، رَوى عن يزيد بن هارون ، وزيد بن الحباب ، وعبد الرزاق ، وعثمان بن عمر بن فارس ، وخلقٍ . وعنه ابنُ ماجه ، وثّقه أبو حاتم والدارقطني ، وطعَنَ فيه أبو داود لأنه كان يقف في القرآن — أي في خلق القرآن — . توفي سنة ٢٦٥ عن ٨٣ سنة » انتهى.

وقد كان بين الإمام أحمد بن حنبل وصاحبِه الحُسَين بن علي الكرابيسي ، أحَدِ من حَمَلَ العلمَ عن الإمام الشافعي صداقةٌ وصُحبة قوية ، فلما وقعَتْ المحنةُ فرّقَتْ بينهما ، وأبدَلَتْ صداقتهما وأُخوّتَهما الوكيدة ، جفوةً وعداوةً شديدة .

قال الحافظ ابن عبد البر في « الانتقاء » ص ١٠٦ في ترجمة

(الكرابيسي) بعد أن أثنى على علمه وإتقانه وتصانيفه : « وكانت بينه وبين أحمد بن حنبل صداقة وكيدة ، فلما خالفه في القرآن ، عادت تلك الصداقة عداوة ، فكان كل واحد منهما يطعن على صاحبه . وذلك أن أحمد بن حنبل كان يقول : من قال : القرآن مخلوق فهو جهمي ، ومن قال : القرآن كلام الله ، ولا يقول : غيرُ مخلوق ولا مخلوق فهو واقفي ، ومن قال : لفظي بالقرآن مخاوق فهو مبتدع .

وكان الكرابيسي ، وعبدُ الله بن كُلاّب ، وأبو ثور ، وداود بن علي ، وطَبَقَاتُهم يقولون : إن القرآن الذي تكلّم الله به : صفةٌ من صفاته ، لا يجوز عليه الخلق ، وإنّ تلاوةَ التالي وكلامَه بالقرآن كسبٌ له وفِعلٌ له ، وذلك مخلوق ، وإنه حكاية عن كلام الله ، وليس هو القرآن الذي تكلّم الله به . وشبّهوه بالحمد والشكر لله ، وهو غير الله ، فكما يؤجر في الحمد والشكر والتهليل والتكبير ، فكذلك يؤجر في التلاوة .

وهجرت الحنبليةُ أصحابُ أحمد بن حنبل : حُسَيناً الكرابيسي ، وبدّعوه ، وطعنوا عليه وعلى كل من قال بقوله في ذلك » .

وقال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » **٢ : ٣٥٩** في ترجمة (الكرابيسي) بعد أن نقَلَ جملة من كلام ابن عبد البر المتقدم : « وقال أبو الطيب الماوردي : كان الكرابيسي يقول : القرآن غير مخلوق ، ولفظي به مخلوق . وإنه لما بلغه إنكار أحمد بن حنبل عليه عليه قال : ما ندري أيش نعمل بهذا الفتى ؟! إن قلنا : مخلوق ، قال : بدعة ، وإن قلنا : غيرُ مخلوق ، قال : بدعة » .

قال الحافظ الذهبي في « الميزان » ١ : **٥٤٤** في ترجمة **(الكرابيسي)**

« فإن عَنَى بقوله : القرآن كلام الله غير مخلوق ، ولفظي به مخلوق : التلفظَ فهذا جيد ، فإن أفعالنا مخلوقة ، وإن قصَدَ الملفوظَ بأنه مخلوق ، فهذا الذي أنكره أحمد والسلف ، وعدّوه تَجَهّماً . ومات الكرابيسي سنة ٢٤٥ » .

وقال الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » ١٠ : ٤٦٢ في ترجمة (نُعَيم بن حماد المروزي) : « قال مَسْلَمة بن قاسم : كان له مذهبُ سُوء في القرآن ، كان يجعل القرآن قرآنين : فالذي في اللوح المحفوظ كلامُ الله تعالى ، والذي بأيدي الناس مخلوق . انتهى » . ثم تعقّبه الحافظ ابن حجر بقوله : « كأنه يريد بالذي في أيدي الناس : ما يتلونه بألسنتهم ، ويكتبونه بأيديهم . ولا شك أن المِداد والورق والكاتب والتالي وصوتَه : مخلوق ، وأما كلام الله سبحانه وتعالى فإنه غير مخلوق قطعاً » .

قال عبد الفتاح : فانظر إلى ضيق نظر هذا الطاعن – وهو معدود من علماء الحديث –، الذي لا يقبل التمييز بين الذي تكتبه الأيدي على الورق وتتلوه الألسنة المخلوقة البالية ، وبين كلام الله تعالى !

وقال الحافظ ابن عبد البر في « الانتقاء » ص ١١٠ في ترجمة الإمام المُزَني صاحب الإمام الشافعي وناشر علمه رضي الله عنهما : « ... وكان تقياً ورِعاً ديِّناً صبوراً على الإقلال والتقشّف ، وكان من يُعاديه وينافسه من أهل مصر ، يرمونه بأنه كان يقول : القرآن مخلوق . وهذا لا يصحّ عنه ، فهجره قومٌ كثير من أهل مصر ، حتى كان يجلس مع نحو عشرة من أصحابه إلى عمود في المسجد ، ثم رأى بعضُ الصالحين من أهل مصر رؤيا حسنة تتعلق بالمزني – ذكرها ابن عبد

البر ـ فأخبر الناسَ بها ، فرجع الناسُ إليه ، وزال ما في قلوبهم من التهمة له » . انتهى بتصرّف يسير .

بل قد رُمي بهذه التهمة الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه ، للنيل منه ، كما تراه مكشوفاً مردوداً في مواضع من « تأنيب الخطيب » بقلم شيخنا العلاّمة الكوثري رحمه الله تعالى ، انظر منه ص ٤ ـ ٦ و ٥٢ ـ ٦٦ . وجُرح بسببها الإمام البخاري رضي الله عنه !

قال الإمام تاج الدين السبكي في « قاعدة في الجرح والتعديل » ص ١٢ : « ومما ينبغي أن يُتَفَقّد عند الجرح : حالُ العقائد واختلافُها بالنسبة إلى الجارح والمجروح ، فربما خالف الجارحُ المجروحَ في العقيدة ، فجرحه لذلك .

ومن أمثلة ذلك قولُ بعضهم في البخاري : تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ . فيا لله والمسلمين أيجوز لأحد أن يقول : البخاريّ متروك ؟! وهو حاملُ لواء الصناعة ، ومقدّمُ أهل السنة والجماعة . ثم يا لله والمسلمين أتُجعَلُ مَمادِحُه مَذامّ ؟! فإن الحق في (مسألة اللفظ) معه ، إذ لا يستريب عاقل من المخلوقين في أن تلفظه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقة لله تعالى ، وإنما أنكرها الإمام أحمد رضي الله عنه لبشاعة لفظها » .

قال شيخنا المحقّق الكوثري رحمه الله تعالى في تعليقه على « شروط الأئمة الخمسة » للحازمي ص ٢١ ـ ٢٢ « قال الذهبي في « تذكرة الحفّاظ » ص ٨٩٥ عند ترجمة الحافظ أبي الوليد حسان بن محمد النيسابوري : قال الحاكم : سمعت أبا الوليد يقول : قال أبي : أيَّ كتاب تجمع ؟ قلتُ : أُخَرّجُ على « كتاب » البخاري ، قال :

عليك بـ « كتاب » مسلم، فإنه أكثر بركة ، فإن البخاري كان يُنسَبُ إلى اللفظ . قال ابنُ الذّهبي : ومسلمٌ أيضاً منسوب إلى اللفظ(١) ، والمسألة مشكلة . اهـ .

يُشير إلى ما وقع بين البخاري وشيخه محمد بن يحيى الذُّهلي ، حين قَدِمَ البخاري نيسابور وسألوه عن اللفظ ، فقال : القرآنُ كلامُ الله : غيرُ مخلوق ، وأعمالُنا مخلوقة . قال أبو حامد بن الشّرْقي : سمعتُ الذهلي يقول : القرآنُ كلام الله غيرُ مخلوق ، ومن زعم لفظي بالقرآن مخلوق ، فهو مبتدِع ، لا يجلس إلينا . ولا نُكلِّمُ بعد هذا من يَذهَبُ إلى محمد بن إسماعيل البخاري .

فانقطع الناس عن البخاري إلا مسلم بن الحجاج وأحمد بن سلمة ، وبَعث مسلم إلى الذهلي جميعَ ما كانَ كَتَبَ عنه على ظهر حَمَّال . وقال الذهلي : لا يُساكنني محمد بن إسماعيل في البلد ، فخشي البخاري على نفسه وسافر منها .

ومسلم لم يُخْرِج بعد ذلك لا عن الذهلي ولا عن البخاري . وأما البخاري فأخرج حديث الذهلي في « صحيحه » ، — في مقدار ثلاثين موضعاً قاله ابن خلكان في ترجمة مسلم — مع ما جرى بينهما ، إلا أنه كان يقول : حدّثنا محمد ، أو : حدّثنا محمد بن خالد ، ينسبه إلى جدّه ، أخذاً بعلمه ، ودفعاً لما يُتوهّمُ من أنّ شيخَه محقٌ في طعنه لو صَرّح باسمه .

ولا إشكال في المسألة ، لأن الحق كان بجانب الشيخين في مسألة

---

(١) انظر مصداق ذلك في « الأسماء والصفات » للبيهقي ص ٢٦٧ .

اللفظ وإن تعصّبوا عليهما . ومَنْ أشرف على سَيْر المسألة بعد مِحنة الإمام أحمد ، يَرى مَبلغَ ما اعترى الرواةَ من التشدّد في مسائل يكون الخلافُ فيها لفظياً . وعلى تقدير عدّه حقيقياً يكون المغمزُ في جانبهم حتماً في نظر البرهان الصحيح ، فليتهم لم يتدخلوا فيما لا يعنيهم ، واشتغلوا بما يُحسنونه من الرواية .

ولو فعلوا ذلك لما امتلأت بطونُ غالب كتب الجرح بجروح لا طائل تحتها ، كقولهم : فلان من الواقفة الملعونة ، أو من اللفظيّة الضالّة ، أو كان ينفي الحَدّ عن الله فنفيناه ، أو لا يَستثني في الإيمان فمرجىءٌ ضالّ ، أو جَهْميّ في غير مسألة الجبر والخلود ونحوهما ، أو كان لا يقول : الإيمانُ قول وعمل فتركناه ، أو يُنسَبُ إلى الفلسفة أو الزندقة ، لمجرّد النظر في الكلام ، أو يَنظُر في الرأي ، ونحوِ ذلك مما لبسطه موضع آخر .

ومن أخطر العلوم : علمُ الجرح والتعديل ، وفي كثير من الكتب المؤلّفة في ذلك غلوٌ وإسراف بالغٌ ، ويظهر منشأ هذا الغلوّ مما ذكره ابن قتيبة في « الاختلاف في اللفظ » ص ٦٢ . ولا يخلو كتاب أُلّف بعد محنةِ الإمام أحمد في الرجال من البعد عن الصواب ، كما لا يخفى على أهل البصيرة الذين درسوا تلك الكتب بإمعان » . انتهى .

قال ابن قتيبة — ولد سنة ٢١٣ وتوفي سنة ٢٧٦ — في كتابه « الاختلاف في اللفظ » بعد أن استهل مقدمته ببيان ما آلَ إليه حالُ أهل العلم في عصره ، من انتقالهم من تحصيل العلم للعمل ، إلى تحصيله للردّ على السالفين من الأئمة ورميهم بالابتداع في دين الله ،

وإلى المناظرة فيه مصحوبةً بقياد الهوى وزمام الرّدَى، ثم قال في ص ٩ — ١١ :

« وكان آخِرُ ما وقع من الاختلاف أمراً خُصّ بأصحاب الحديث، الذين لم يزالوا بالسُّنّة ظاهرين ، وبالاتّباع قاهرين ، يُداجَون بكل بلد ولا يُداجُون ، ويُستَتَرُ منهم بالنِّحَل ولا يَستترون ، ويَصدعون بحقهم الناس ولا يستغشون . لا يرتفع بالعلم إلا من رفعوا ، ولا يتضع فيه إلا من وضعوا ، ولا تسير الركبان إلا بذكر من ذكروا . إلى أن كادهم الشيطانُ بمسألة لم يجعلها الله تعالى أصلاً في الدين ولا فرعاً ، في جهلها سعة ، وفي العلم بها فضيلة .

فنَمى شرُّها ، وعظُم شأنُها ، حتى فرّقَتْ جماعتَهم ، وشتّت كلمتَهم ، ووهّنَتْ أمرَهم ، وأشمتت حاسديهم ، وكفَتْ عدوّهم مُؤنتهم بألسنتهم وعلى أيديهم ، فهو دائب يضحك منهم ، ويستهزىء بهم ، حين رأى بعضَهم يُكفّرُ بعضاً ، وبعضَهم يلعن بعضاً ، ورآهم مختلفين وهم كالمتفقين ، ومتابينين وهم كالمجتمعين ، ورأى نفسه قد صار لهم سَلْماً بعد أن كان حَرْباً [١] .

(١) علّق عليه شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى بقوله : « والمصنفُ — ابن قتيبة — شاهدُ عِيان فيما كان يجري في عصره من هذا القبيل . ومن طالع كتاب « السنة والجماعة » لحرب السَّيْرجاني ، وكتاب « الجامع » من مسائله ، و « نقض » عثمان بن سعيد السجزي ، و « الاستقامة » لخُشَيْش بن أصرم ، خلا كتابَ « خلق أفعال العباد » المنسوب لأبي عبد الله البخاري ، وخلا « كتابَ السنة » لعبد الله بن أحمد ، وكلّهم من رجال عهد المؤلف — ابن قُتيبة — : يجدُ فيها من الروايات في الإكفار والتشدّدِ في القول : ما يَسترشدُ به إلى مغزى كلام المصنف ، وإلى مبلغ فتك هذا الداء داءِ التنابُزِ والتنابُذِ بأهل هذا العهد، في مسائل يمكن إرجاع غالبها إلى نزاع لفظي . =

ولما رأيتُ إعراضَ أهل النظر عن الكلام في هذا الشأن منذ وقع ، وتركَهم تلقّيَه بالدواء حين بدا ، وبكشفِ القِناع عنه حين نَجَم ، إلى أن استحكمَ أساسُه ، وبسَق رأسُه ، وجرى على اعتياد الخطأ فيه الكهل ، ونشأ عليه الطفل ، وعسُر على المداوين أن يُخرجوا من القلوب ما قد استحكم بالإلف ، ونَبَتَ على شَراه اللحم : لم أرَ لنفسي عُذْراً في ترك ما أوجبه الله علي ، بما وهب من فضل المعرفة ، في أمرٍ استفحل ، بأن قصّر مُقصِّر ، فتكلَّفت بمبلغ علمي ومقدار طاقتي ، ما رجوتُ أن يقضي بعضَ الحق عني ، لعلّ الله ينفع به ، فإنه بما شاء نفع ، وليس على مَنْ أراد اللهَ بقوله أن يسأله الناس ، بل عليه التبصير ، وعلى الله التيسير » .

ثم استعرض ابن قتيبة رحمه الله تعالى نماذج كثيرة مما غلِط في في تأويله المتأوّلون ، وأبدى رأيه فيها ، ثم بيّن الصحيحَ في معناها عنده ، ثم قال بعد ذلك في ص ٥٠ — ٥٢ و ٦٢ — ٦٣ :

« ثم انتهى بنا القولُ إلى غرضنا من هذا الكتاب ، وغايتِنا من اختلافِ أهل الحديث في اللفظ بالقرآن ، وتشانُئِهم وإكفارِ بعضهم بعضاً . وليس ما اختلفوا فيه مما يقطع الألفة ، ولا مما يوجب الوحشة ، لأنهم مجمعون على أصل واحد وهو : (القرآن كلام الله غير مخلوق) .

وإنما اختلفوا في فرع لم يفهموه لغموضه ولُطفِ معناه ، فتعلّق كلّ فريق منهم بشعبة منه ، ولم يكن معهم آلةُ التمييز ، ولا فحصُ النظّارين ، ولا علمُ أهل اللغة ...

= وعلى تقدير عدّ النزاع حقيقياً ينقلب الأمرُ رأساً على عقب ، فيكون المبطلُ هو المتظاهرَ بأنه هو المحقّ ! » .

وكلٌّ من ادّعى شيئاً ، أو انتَحل نِحلةً فهو يزعم أن الحق فيما ادّعى ، وفيما انتحل ، خلا الواقفَ الشاكّ ، فإنه يُقرّ على نفسه بالخطأ ، لأنه يعلم أن الحق في أحد الأمرين اللذين وقف بينهما ، وأنه ليس على واحد منهما .

وقد بُليَ بالفريقين المستبصرُ المسترشد — يعني به : الواقفَ الشاكّ — ، وبإعناتهم وإغلاظهم لمن خالفهم ، وإكفارِه وإكفارِ من شكّ في كفره ! (١) .

فإنه ربما ورد الشيخُ المصرَ،فقَعَدَ للحديث ، وهو من الأدب غُفْل ومن التمييز ، ليس له من معاني العلم إلا تقادُمُ سنّه ، وأنه قد سَمِعَ ابنَ عيينة ، وأبا معاوية ، ويزيدَ بن هارون ، وأشباهَهم ، فيبدأونه قبل الكتاب بالمِحْنة .

فالويلُ له إن تلعثم ، أو تمكّث ، أو سَعَلَ ، أو تنحنح ، قبل أن يعطيهم ما يريدون ، فيحمله الخوف من قَدْحِهم فيه وإسقاطهم له ، على أن يعطيهم الرضا ، فيتكلّم بغير علم ، ويقول بغير فهم ، فيتباعد من الله في المجلس الذي أمّل أن يتقرّب فيه منه ! وإن كان ممن يَعقِدُ على مخالفتهم سامَ نفسَهُ إظهار ما يحبون ، ليكتبوا عنه !

وإن رأوا حَدَثاً مسترشداً ، أو كهلاً متعلماً سألوه ، فإن قال لهم : أنا أطلب حقيقة هذا الأمر ، وأسألُ عنه ، ولم يصح لي شيء

(١) قال عبد الفتاح : وإذا كان هذا موقفَهم من الشاكّ المستبصر المسترشد: إكفارُهُ وإكفارُ من شكّ في كفره، فكيف يكون موقفُهم من المخالف الصريح ؟! ومن هذا تعلم مدى ضراوة الخلاف في هذه المحنة، ومدى اشتداد أثره في النفوس والأحكام على المخالفين !

بعدُ ، وإنما صدَّقَهم عن نفسه ، واعتذر بعذرٍ الله يعلمُ صدقه ، وهم يعلمون أنّ الله لم يكلّفه إذا لم يعلم إلا أن يسأل ويبحث ليعلم : كذّبوه وآذوه ، وقالوا : خبيثٌ فاهجروه ولا تقاعدوه !

أفترى لو كان ما هم عليه من اعتقادهم هذا الأمر أصلَ التوحيد الذي لايجوز للناس أن يجهلوه ، وقد سمعوه من رسول الله ﷺ مشافهةً ، أكان يجبُ أن يُبلَغ فيه هذه الغاية ؟! » . انتهى مختصراً .

وعلّق عليه شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى بقوله : « المصنّفُ – ابنُ قتيبة – شاهدُ عِيان فيما يحكي في هذا الباب ، وهذا البحث من أجلّ أبحاث الكتّاب ، يدعو المتبصر إلى التثبت فيما يُروَى من الجروح في كتب الجرح والتعديل، بطريق رجالِ هذا العصر الذي أشار إليه المصنف – ابن قتيبة – . وقد صَدَقَ أبو طالب المكي حيث قال : وقد يتكلّم بعضُ الحفّاظ بالإقدام والجرأة فيجاوز الحد في الجرح ، ويتعدّى في اللفظ ، ويكون المتكلَّمُ فيه أفضلَ منه ، وعند العلماء بالله تعالى أعلى درجة ، فيعود الجرح على الجارح اهـ . » انتهى .

وقد صوَّر الإمام ابن قتيبة رحمه الله تعالى في كلامه المتقدّم عصرَ المحنة تصويرَ من شاهده وعاشه وعاصره في شدته ورخائه ، وأشار إلى جانب هام جداً مما أثارته المحنة ، من القسوة والإغلاظ في الجرح والطعن على من أجاب فيها أو توقف ، دون إعذار له في حال من الأحوال !

هذا ، وإخالُ أنه من هذه الجولة القصيرة العابرة ، والنماذج القليلة المعبّرة : تتجلى لنا الآثارُ التي خلّفَتْها المحنة في صفوف

العلماء والرواة والمحدّثين، وفي كثير من كلماتهم المدوّنة في كتب الجرح والتعديل التي أُلّفت بعد المحنة ، وتناقلها الخالف عن السالف . وقد أشار شيخنا العلامة الكوثري رحمه الله تعالى إلى طائفة كبيرة منها ، في كلامه الذي تقدّم في ص ٢٠ — ٢٢ . ولا يتسع المقام لأكثر من هذا ، وفيه المَقْنع إن شاء الله تعالى .

ومن هذه اللّمَحات الكاشفة : يتبدّى لنا سَدادُ موقف الإمام البخاري وسَدادُ موقف تلميذه الإمام مسلم رحمهما الله تعالى ، إذ نَرى كلاً منهما لا يمتنع أن يروي في « صحيحه » عمن رُميَ بمثل هذه الجروح المجروحة بوزن القسطاس المستقيم . وقد ساق السيوطي في « تدريب الراوي » ص ٢١٩ — ٢٢٠ في أواسط (النوع الثالث والعشرين) تحت عنوان (فائدة) أسماءَ جمهرة كبيرة رُموا بأنواع من البدعة ، وأخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما ، فبلغوا عنده ٧٨ رجلاً ، وفاتَهُ عددٌ غيرهم ، فارجع إليه إذا شئت .

وعقد الحافظ ابن حجر في « هدي الساري » ص ٣٨١ و ٢ : ١١١ (الفصل التاسع في أسماءِ من طُعِن فيه من رجال البخاري) ، وذكَر فيهم من رُمي بالبدعة ، وفرّق بين البدعة المؤثرة وغير المؤثرة ثم عقد في أواخر هذا الفصلِ التاسع ص ٤٥٩ — ٤٦٠ و ٢ : ١٧٩ — ١٨٠ ، بعد نهاية الأسماء مرتبة على حروف المعجم : (فصلاً) جمَعَ فيه أسماءَ من طُعِنُوا — من رجال البخاري — بأمر يَرجع إلى الاعتقاد ولم يؤثر ذلك فيهم ، فبلغوا عنده ٦٩ رجلاً ، وفي ذلك عبرةٌ بالغةٌ للمعتبرين .

وبعد فراغي من كتابة هذه الكلمات ، قرأتُ للشيخ جمال الدين

القاسمي رحمه الله تعالى « كتابَ الجرح والتعديل » ، وهو رسالة صغيرة في ٣٩ صفحة ، فرأيته توسّع فيه بنقد كثير من الجروح المردودة التي تقدمت الإشارة إليها ، وأبان عن مَغامِزها وعِلَلها خيرَ بيان ، ولم يتعرّض فيها إلى (مسألة خلق القرآن) . ثم قرأتُ كتابَه « تاريخ الجهمية والمعتزلة » ، وفيه تعرّض للمسألة ، وردَّ الجرحَ بها وبأمثالها فأجاد وأفاد ، فرحمةُ الله عليه ورضوانُه العظيم . والحمد لله رب العالمين .



صدر عن مكتب المطبوعات الإسلامية بتحقيق الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة :

١ — الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام عبد الحي اللكنوي الطبعة الثانية .
٢ — قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين للإمام تاج الدين السبكي .
٣ — إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة للإمام اللكنوي أيضاً .
٤ — الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة . في علوم الحديث للكنوي أيضاً .
٥ — رسالة المسترشدين . في الأخلاق والتصوف النقي للإمام الحارث بن أسد المحاسبي . نفدت الطبعة الأولى ، وصدرت الطبعة الثانية مزيدة محققة .
٦ — التصريح بما تواتر في نزول المسيح للإمام محمد أنور شاه الكشميري .
٧ — الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي .
٨ — فتح باب العناية بشرح كتاب النُّقَاية في الفقه الحنفي للإمام علي القاري .
٩ — المنار المنيف في الصحيح والضعيف للإمام شمس الدين محمد بن قيم الجوزية .
١٠ — المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للإمام علي القاري المكي أيضاً .
١١ — فقه أهل العراق وحديثهم للعلامة المحقق الإمام محمد زاهد الكوثري .
١٢ — قواعد في علوم الحديث للعلامة المحدّث ظَفَر أحمد العثماني التهانوي .
١٣ — مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح وهو بحث جديد في بابه بقلم الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة .
والتعديل .
١٤ — صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل للأستاذ أبو غدة .
١٥ — خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ صفيّ الدين الخزرجي بتقدمة واسعة للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة .

وسيصدر بعون الله تعالى قريباً بتحقيق الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة :

١ — الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للإمام محمد بن علي الشوكاني .

٢ — تحفة الأخيار في إحياء سنة سيد الأبرار للإمام محمد عبد الحي اللكنوي .
٣ — ترتيب ثقات العجلي للإمام تقي الدين السبكي والحافظ نور الدين الهيثمي .
٤ — الرسول المعلّم ﷺ (أساليبه في التعليم) للأستاذ أبو غدة أيضاً .
٥ — فتح باب العناية بشرح كتاب النقاية للإمام علي القاري المكي الجزء الثاني .

تطلب هذه الكتب جميعها من المكتب الناشر ، ومن حلب : من المكتبة العربية ، ومكتبة العالم الإسلامي ودار الأصمعي . ومن بيروت : من الشركة المتحدة للتوزيع ، ودار الإرشاد ، ومؤسسة الرسالة ، والدار العلمية ، ودار الكتاب الجديد . ومن مكتبة المثنى ببغداد ، ومن دار القلم بالكويت ، والمكتبة العلمية بالمدينة المنورة ، ومكتبة النور بطرابلس الغرب ومن غيرها من المكتبات .

تم طبع هذا الكتاب على مطابع دار القلم ص. ب ٦٦٦٤ بيروت — لبنان